الولايات المتحدة بالنسبة للشعب الفلسطيني وقضيته ، ليس فقط في الجمعية العامة، وانما في مجلس الامن ايضا ، فمن المؤكد ان تستعمل الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد اية محاولات يمكن ان يتخذها معظم اعضاء مجلس الامن حول تنفيذ هذه الحقوق . الا ان هذا القرار الذي هو بشكل توصية لمجلس الامن يساهم في الضغط على الولايات المتحدة والتشهير بموقفها العدائي في وقت تدعي فيه بانها جادة لاقامة صداقات مع الدول العربية .

وأما القرار الثاني الذي اتخذ في الدورة الماضية اثناء مناقشة قضية فلسطين ، فهو القرار بعنوان « دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في كافة الجهود من اجل السلام في الشرق الاوسط » ، وهذا القرار جاء نتيجة الكلمة التي القاها رئيس جمهورية مصر العربية السيد محمد انور السادات في الجمعية العامة للامم المتحدة ، قبل البدء بمناقشة بند قضية فلسطين ، والتي دعا فيها الى ضرورة مشاركة م.ت.ف في مؤتمر جنيف . فمنذ وصول الوفد الفلسطيني الى الامم المتحدة ولاسبوع كامل ، اثناء مناقشة بند قضية فلسطين ، كان جهدنا الرئيسي منصبا على كيفية الخروج من تلك الأزمة التي فاجأنا بها الرئيس السادات . فقد حاولنا أن لا يصدر هذا القرار تحت بند قضية فلسطين ، اذ لم يتكلم سيادة الرئيس أثناء مناقشة هذا البند ، وانما من الممكن ان يصدر هذا القرار عند مناقشة بند ازمة الشرق الاوسط المدرج على أعمال الجمعية العامة . وقد حاولنا ايضا التركيز في اكثر من مناسبة خلال اجتماعات المجموعة العربية ، على العمل من أجل توحيد الصف العربي الذي كاد يكون معدوما قبل وصول وفد منظمة التحرير الفلسطينية . وادراكا منا بان المواضيع الفلسطينية الاساسية ، سواءا مشروع القرار المتعلق باقامة لجنة لتنفيذ الفقرتين الاولى والثانية من القرار ٣٢٣٦ (الدورة ـ ٢٩) ، أو القرار التاريخي الذي تبنته اللجنة الثالثة « الانسانية والاجتماعية المتعلق بتعريف الصهيونية كحركة عنصرية ، قد يتعرضان للخطر في هذه الدورة نتيجة عدم الاتفاق العربي ، ونتيجة الشلل الذي تعرضت له المجموعة العربية وللارتجال والانفراد بتقديم قرارات لم يسبق ان اتفق عليها ، مثل مشروع القرار الداعي لاشتراك م.ت.ف في مؤتمر جنيف . فقد عمل الوفد الفلسطيني بكل جهد لراب الصدع في الصف العربي ولاقامة جو بعيد عن التراشق بالتهم والمزايدات والمناقصات محاولين بذلك الخروج باجماع عربي حول كافة المواضيع والقرارات ، ومدركين ايضا انه لا يمكن لوفد م.ت.ف ان يقبل باي قرار يكون مخالفا لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية ، وان أي مؤتمر من أجل السلام لا يمكن أن تحضره م.ت.ف اذا كان مبنيا على القرار رقم ٢٤٢ ذلك القرار الذي يجسد الاحتلال الاسرائيلي للقسم الاكبر من الوطن الفلسطيني ويعتبر قضية الشعب الفلسطيني « مشكلة لاجئين في الشرق الأوسط » . وكانت ثلاثة عوامل أساسية تحكم تصرف وفد م.ت.ف بالنسبة لهذا الموضوع :

أولا : ان لا يكون في اي قرار يتخذ بالنسبة لدعوة م.ت.ف للمشاركة في جهود السلام في الشرق الاوسط اي نص او تلميح لاي قرار سابق اتخذته الجمعية العامة او مجلس الأمن القرار رقم ٣٢٣٦ . وان تكون المشاركة مبنية على أساس تنفيذ هذا القرار وليس على اي اساس اخر وذلك للمحافظة على وحدة الصف الفلسطيني الذي هو في النهاية اهم من اي اعتبار اخر .

ثانيا : المحافظة على وحدة الصف العربي والخروج بقرار مقبول من كافة الاطراف العربية وذلك للمحافظة على قدرة المجموعة العربية في ان تتحرك في اوساط الامم